


دراسة مقارنة: تأملات حول أفضل الممارسات للوقاية من التطرف العنيف في سياق خطط العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن رقم 1325



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، شباط 2021



منذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 كان هناك اعتراف متزايد بضرورة مشاركة المرأة في جميع مجالات السلام والأمن بما في ذلك تطوير السياسات والنهج الأمنية، والتي يجب أن تراعي الديناميكيات الجنسانية للنزاع العنيف. تأتي هذه الورقة كجزء من مشروع "قوة" الممول من مجلس مدينة برشلونة والوكالة الكتالونية للتعاون التنموي الممول من برنامج INDICASERE II، تم تكليف معهد غرب آسيا وشمال إفريقيا (WANA) من قبل المعهد الدولي للعمل اللاعنفي (NOVACT) لتنفيذ إجراء دراسة شاملة للبحث في الممارسات الفضلى والسياسات العامة في مجال الوقاية من التطرف العنيف من حيث صلتها بأجندة المرأة والسلام والأمن مع التركيز على الأردن وإسبانيا.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA Institute

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كلياً أو جزئياً وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

المؤلف: معهد WANA

طبع في عمان، الأردن
جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن ©2020
صنع في الأردن

الملخص التنفيذي للدراسة

تم اعتماد قرار مجلس الأمن 1325 المتعلق بأجندة المرأة والسلام والأمن بالإجماع من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2000. يمثل هذا القرار التاريخي علامة فارقة في الكفاح من أجل مشاركة المرأة في جهود حفظ السلام ويؤكد أن "جهود السلام والأمن تكون أكثر استدامة عندما تكون المرأة شريكاً على قدم المساواة مع الرجل في منع نشوب الصراعات العنيفة، وإنجاز جهود الإغاثة والإنعاش وإقامة سلام دائم." ² على الرغم من أهمية قرار مجلس الأمن رقم 1325، إلا أن هناك العديد من الحواجز الهيكلية والاقتصادية والمتعلقة بالتصورات والسلوكيات أعاقت تنفيذه في العديد من البلدان التي تبنت القرار وأعلنت عن التزامها بأحكامه.

منذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 كان هناك اعتراف متزايد بضرورة مشاركة المرأة في جميع مجالات السلام والأمن بما في ذلك تطوير السياسات والنهج الأمنية، والتي يجب أن تراعي الديناميكيات الجنسانية للنزاع العنيف. في عام 2015 تم اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2242 الذي دعا إلى تكامل مبادرات المرأة والسلام والأمن ومكافحة الإرهاب ومقاومة والوقاية من التطرف العنيف.

كجزء من مشروع "قوة" الممول من مجلس مدينة برشلونة والوكالة الكتلونية للتعاون التنموي الممول من برنامج INDICASERE II، تم تكليف معهد غرب آسيا وشمال إفريقيا (WANA) من قبل المعهد الدولي للعمل اللاعنفي (NOVACT) لتنفيذ إجراء دراسة شاملة للبحث في الممارسات الفضلى والسياسات العامة في مجال الوقاية من التطرف العنيف من حيث صلتها بأجندة المرأة والسلام والأمن مع التركيز على الأردن وإسبانيا.³

المعهد الدولي للعمل اللاعنفي (NOVACT) هو منظمة مجتمع مدني ملتزمة بالوقاية من التطرف العنيف كما هو مبين في خطة عمل المجتمع المدني الأورومتوسطي للوقاية من جميع أشكال التطرف العنيف (2017) بالإضافة إلى المرصد الإقليمي الذي تم تأسيسه من قبل المعهد للوقاية من جميع أشكال التطرف العنيف (OPEV).

يهدف مشروع "قوة" إلى تعزيز ثقافة اللاعنفي في الأردن من خلال تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يشاركون بفاعلية في تعزيز دور المرأة في برامج حل النزاعات السلمية وبرامج الوقاية من التطرف العنيف. يركز المشروع في المقام الأول على تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني المبين في خطة العمل الوطنية الأردنية (JONAP) المتعلقة بقرار مجلس الأمن رقم 1325، والذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الوقاية من التطرف العنيف وعمليات بناء وحفظ السلام.

يساهم برنامج INDICASERE II في منع النزاعات العنيفة وإيجاد بدائل وحلول سلمية وحوارية عادلة من خلال المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب. علاوة على ذلك، يطمح المشروع إلى تحويل أسباب الصراع العنيف الناشئ عن الأزمة السورية من خلال استراتيجيات شاملة لمنع العنف ضد المرأة مع التركيز على النوع الاجتماعي (بما في ذلك منع العنف الجنساني - PGV) كاستجابة متكاملة للنزاع السوري وتأثيراته على الأردن وكردستان العراق والعراق وكتلونيا.

من خلال تحقيق الهدف الأول لكل من التدخلات المذكورة أعلاه، تعمل هذه الدراسة على تعزيز المعرفة حول الممارسات الجيدة والسياسات العامة الدولية في مجال المرأة والسلام والأمن والوقاية من التطرف العنيف. توفر هذه الدراسة للمهنيين والناشطين في هذه المجالات دراسة مقارنة حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 في سياق يربط بين المرأة والسلام والأمن والوقاية من التطرف العنيف. يجمع هذا التقرير الممارسات الفضلى للترويج لها عبر منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. يهدف هذا التقرير إلى أن يكون مرجع للمنظمات التي تهدف إلى وضع تصور وتصميم وتنفيذ مبادرات تحت قرار

¹ Miller, B., Pournik, M., & Swaine, A. (2014). Women in Peace and Security through United Nations Security Resolution 1325: Literature Review, Content Analysis of National Action Plans, and Implementation. www.gwu.edu/~igis

² United Nations. (2000). United Nations Security Council Resolution 1325. <http://unscr.com/en/resolutions/doc/1325>

³ The activities of this 24-month project will mainly be implemented in the Jordanian cities of Amman, Maan, Zarqa, and Salt as per the project's Logical Framework provided by NOVACT. For the purposes of this study, the research team interviewed individuals from across Jordan, and Spain.

مجلس الأمن رقم 1325 وقرار مجلس الأمن رقم 2242 (2015) - والذي يدعو إلى دمج أجندة المرأة والسلام والأمن ومكافحة الإرهاب ومقاومة والوقاية من التطرف العنيف.

للخروج بهذه الدراسة قام فريق من باحثي معهد غرب آسيا وشمال إفريقيا بدراسة الأدبيات الأكاديمية المتاحة حول هذا الموضوع وخطط العمل الوطنية حول أجندة المرأة والسلام والأمن التي تم تطويرها لدعم قرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي يبحث في ربط أجندات المرأة والسلام والأمن ومكافحة والوقاية من التطرف العنيف.

قام الفريق بدمج رؤى من مقابلات المخبرين الرئيسيين التي أجريت مع أصحاب المصلحة في الأردن وإسبانيا، ولضمان صياغة التوصيات المقدمة ضمن السياق الوطني لتنفيذ خطة العمل الوطنية، صنف فريق البحث التوصيات باستخدام ثلاثة من الركائز الأربع لأجندة المرأة والسلام والأمن: الوقاية والحماية والمشاركة، وتم استبعاد الإغائنة والتعافي من أجل وضع توصيات تصب في الجهود الوقائية.

تم عقد ورشتي عمل لمراجعة مسودة الدراسة وعليه قام فريق البحث بتعديل مسودة الدراسة لتشمل ردود أفعال وملاحظات وتعليقات الحضور (الخبراء والمبرمجين ومنفذي مبادرات وبرامج المرأة والسلام والأمن والوقاية من التطرف العنيف). في النهاية، يساهم هذا التقرير في تعزيز السياسات القائمة على الأدلة في مجال أجندة المرأة والسلام والأمن والوقاية من التطرف العنيف.

القسم الأول: خلفية المشروع.

القسم الثاني: منهجية البحث وقيوده.

القسم الثالث: السياق التاريخي لتطوير وتنفيذ برامج العمل الوطنية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325 في كل من الأردن وإسبانيا.

نظراً لأن التطرف العنيف يمثل مشكلة مهمة تؤثر على عمل أجندة المرأة والسلام والأمن ، فسيفاقش **القسم 4.1** التحديات التي تواجه برامج الوقاية من التطرف العنيف والتوصيات للتنفيذ الفعال لهذه البرامج، بينما سيقام **القسم 4.2** بتقديم أفضل الممارسات التي تطرحها الورقة لضمان التنفيذ الفعال لمقاومة التطرف العنيف، ويعرض **القسم 4.3** النتائج والتوصيات للتغلب على المشكلات التي أدت إلى إبطاء تنفيذ برامج الوقاية من التطرف العنيف ضمن الخطة الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن. تستند التوصيات على نتائج بحث هذه الدراسة، ومناقشة الاتجاهات والتحديات وفجوات التنفيذ والفرص.

القسم الخامس هو الخاتمة: الصمود والتحول والمضي قدماً والذي يعطي انعكاسات لأهمية إشراك منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي - المجموعات النسائية على وجه الخصوص - كشركاء متساوين في جميع الأمور المتعلقة بالسلام والأمن.

يجب أن تنبثق أفضل الممارسات من أولئك المنخرطين في منع العنف اليومي لوضع سياسات تعكس واقعهم؛ النساء والرجال. وبالتالي، لضمان أن يتم دمج أجندة المرأة والسلام والأمن والوقاية من التطرف العنيف بطريقة لا تؤدي وتحمي المرأة تطرح الورقة الممارسات التالية التي تراعي الفوارق بين الجنسين:

• **الوقاية:**

- ضمان الدقة في المصطلحات وتحديد الأهداف.
- توفير التعليم وتنمية المهارات وتسهيل التوظيف.
- الدعوة إلى الإرادة السياسية والتمويل الجيد للتخصيص.
- تقديم أدلة حول كيفية تأثير التطرف العنيف بالنوع الاجتماعي وفعالية الدور الذي تقوم به المرأة في موضوع الوقاية.

● **المشاركة:**

- نهج تعاوني متعدد المستويات ومتعدد الجهات الفاعلة.
- سياسات اللامركزية التي تراعي الفوارق بين الجنسين في الوقاية من التطرف العنيف.
- تعبئة القاعدة الشعبية وإشراكها.
- نساء في خطوط المواجهة.

● **الحماية:**

- أن تلتزم أجندة المرأة والسلام والأمن والوقاية من التطرف العنيف ببناء السلام وحقوق الإنسان.
- أن تساهم أجندة المرأة والسلام والأمن والوقاية من التطرف العنيف في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- أن تكون أجندة المرأة والسلام والأمن قائمة بذاتها وليست فقط تحت أمن الدولة.
- التمثيل القانوني للنساء والفتيات.
- تتبع المشاريع التي يتم تنفيذها تحت أجندة المرأة والسلام والأمن والوقاية من التطرف العنيف ودراسة أثرها على المجتمع.



www.wana.org

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | info@wana.jo | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن

www.wanainstitute.org